

## افتتاح المؤتمر الثامن لمشاريع البناء والتشغيل والتحويل B.o.T

# الخرافي: إفلاس المؤسسات المالية بات أمراً واقعاً



(تصوير: مصطفى نجم الدين)

• من اليمين: خالد بن سلامة، عادل الخرافي، توفيق الجراح، لؤي الخرافي، عبدالواحد العوضي ورولا دشني



• لؤي الخرافي يتحدث وتوفيق الجراح يتابع

### شركات استثمار تواجه أوضاعاً صعبة وعلى الحكومة سرعة المبادرة والقرار

كثبت نهى فتحي:

قال رئيس الجهاز الفني لدراسة المشروعات التنموية وممثل وزير المالية عادل محمد الرومي إن المؤتمر الثامن لمشاريع البناء والتشغيل والتحويل B.o.T يعقد في خضم المتغيرات الدولية والإقليمية المتمثلة في الأزمة العالمية.

وأضاف الرومي في كلمته أمام حضور المؤتمر في جلسة الافتتاح أن تلك الأزمة عصفت بكل دول العالم وطالت جميع القطاعات الاقتصادية الحيوية، مشيراً إلى أن دولة الكويت ليست استثناء من ذلك.

وأكد الرومي أن الحكومة تعمل خلال المرحلة المقبلة على خلق فرص للقطاع الخاص لمشاركة الحكومة في تطوير خدمات الدولة بما يعود بالمنفعة العامة للجميع، ويكون داعماً للتنمية الاقتصادية وإطلاق القدرات الإبداعية في تحفيز الاقتصاد وتنشيطه، فضلاً عن تخفيف العبء عن الدولة في تنفيذ المشاريع الاستثمارية ذات الطبيعة التنموية أو الخدمية والسياحية.

وأوضح أن القانون رقم ٧ لعام ٢٠٠٨ الخاص بتنظيم عمليات البناء والتشغيل والتحويل B.o.T يعد بمنزلة الانطلاقة الأولى والأرضية المناسبة لتفعيل دور القطاع الخاص، نحو استغلال هذا البرنامج والاستفادة منه كفرص استثمارية متاحة، مشيراً إلى أنه لا يمنع أن تسعى الحكومة لسن تشريعات وقوانين إضافية للتغلب على أي صعوبات قد تظهر

عند التنفيذ. من جانبه، قال ممثل الجهات الراعية ونائب رئيس «مجموعة الخرافي» لؤي الخرافي إن هذه الأزمة أصبحت تنافقاً يوماً بعد يوم، وأصبح الإعلان عن إفلاس المؤسسات المالية العملاقة حول العالم أمراً واقعاً ويثير الاهتمام والقلق معاً بشأن نتائجها وانعكاساتها على أوضاعنا الاقتصادية، الأمر الذي يتطلب من الحكومة والجهات المختصة سرعة التحرك، وشمولية المعالجة في إطار من التنسيق والفهم المشترك بين الدولة والقطاع الخاص، وعلى النحو الذي يكفل التوصل إلى النتائج المطلوبة التي تؤكد الثقة باقتصادنا الوطني.

وأشار إلى أن انعكاسات هذه الأزمة على اقتصادات العالم قد تفاوتت، وتمكن عدداً من دول العالم من التحكم فيها، بل احتواؤها والمحافظة على معدلات نمو معقولة، وكان ذلك نتيجة متانة الاقتصاد، وجودة الأداء الاقتصادي العام، وفاعلية الأداء الاقتصادي التنفيذي، وسرعة المعالجة والقرار، ولا شك أن اقتصادنا الوطني لم يكن بمنأى عن الانعكاسات السلبية لهذه الأزمة، وأضاف: وعلى الرغم من التحرك الحكومي والإجراءات البنك المركزي التي تحاول إعادة الثقة والأطمئنان للمستثمر، فإن واقع الحال يشير إلى أن المعالجة المطلوبة تحتاج إلى أكثر من ذلك، ولكننا رأينا ما حصل، ولا يزال يحصل في سوق الكويت للاوراق المالية الذي وصل إلى أدنى مستوى من الهبوط والانحدار والسقوط الحر، ربما لم

### المعالجة المطلوبة تحتاج إلى أكثر مما فعلته الحكومة والبنك المركزي

يكن ليتوقعه أشد المتشائمين. ولا شك أن أوضاعنا الاقتصادية لو كانت أفضل مما هي عليه قبل الأزمة وخلاها لما كان لهذه الأزمة مثل هذه الآثار الكبيرة التي تكاد تشل الاستثمار الخاص في معظم القطاعات الاقتصادية، وتكاد تضع محددات كبرى على فعالية أداء نظامنا المصرفي في النشاط الاقتصادي. فالأداء الاقتصادي الحكومي لا يبدو أنه ينطلق من رؤية واضحة للمستقبل أو خطة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، في الوقت الذي تطابت فيه الجهود والبرامج لإصلاح الاختلالات الهيكلية والمالية في اقتصادنا الوطني إن لم تكن فقدت جديتها ومصداقيتها، ولم يتم عمل المطلوب لتوسيع القاعدة الاقتصادية وتنويع مصادر الدخل وتحفيز الاستثمار، وهذه من دون شك كانت لها آثارها على النمو والتنمية، كما أثرت بشكل سلبي على معدلات الاستثمار، وأسهمت في إضعاف قدرات المستثمر الوطني في التوسع والتنوع في أدوات وقطاعات الاستثمار. وفي ظل ذلك، كان لازمة المالية العالمية آثاراً لم تكن متوقعة على اقتصادنا الوطني وعلى شركات الاستثمار، وهي آثار ونتائج ما كان ينبغي أن تكون لو كانت لدى الحكومة الرؤية المستقبلية الواضحة، والاستعداد الكافي، وسرعة المبادرة والقرار. وما نحن اليوم نرى عدداً من شركات الاستثمار التي كنا في وقت قريب نفخر بها ويتوسعها وانشطتها المحلية والخارجية تواجه أوضاعاً صعبة، فيما يلف الغموض أوضاع نظامنا المصرفي ويزيد القلق حول

### الأداء الاقتصادي الحكومي لا يبدو منطلقاً من رؤية واضحة للمستقبل

دوره في النشاط الاقتصادي. وبين الخرافي أن القطاع الخاص مسؤوليته يجب أن يتحملها في رفع معدل النمو ودفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهي في الوقت نفسه واجب التزام وطني، ولكن أداء هذه المسؤولية يتطلب زيادة دور القطاع الخاص في الاقتصاد، وتوفير المناخ الاستثماري الجاذب والمناسب، وبناء الأطر القانونية والتنظيمية الملائمة، وتوفير البنية التحتية الضرورية والمواد البشرية المؤهلة وتلك من واجبات الحكومة، خصوصاً في ظل اقتصاد تهيم عليه الدولة. إن القطاع الخاص يجب ألا يعيش على الإنفاق الحكومي، ويجب أن تكون له رؤاه ووسائله المبتكرة في التوسع في الاستثمار، فإن غياب تلك المتطلبات، وضيق القاعدة الاقتصادية، وعدم التوسع والنمو في الإنفاق الاستثماري الحكومي، وتعطيل مشاريع التنمية، تحد من فاعلية القطاع الخاص، وتجمد دوره ومساهمته في البناء والتنمية. وقد أن الأوان لتتضار جهود مجلس الأمة والحكومة لمعالجة جادة وشاملة لهذه الإشكاليات، وتوفير المتطلبات لدور فعال للقطاع الخاص في إطار شراكة حقيقية وفاعلة بين القطاعين العام والخاص تكفل لكل منهما أداء مسؤولياته وواجباته، وعلى رأس هذه الجهود في هذه المرحلة الإسراع في التوصل إلى صيغة متفق عليها لبرنامج الحكومة الخاص بمعالجة أوضاع شركات الاستثمار والنظام المصرفي، وذلك للمحافظة

### العوضي عن مشروع المحافظ لسنا مستجعين إلى إقراره

قال رئيس اللجنة المالية في مجلس الأمة عبد الواحد العوضي إن قانون الاستقرار المالي وصل أمس إلى اللجنة وهناك حاجة إلى وضع برنامج لدراسة هذا القانون مع الحكومة ومع الجهات المختصة، لا سيما مؤسسات النفع العام ذات العلاقة، كما ستمستم إلى آراء الاقتصاديين لا سيما أصحاب الخبرة. وأشار إلى أن اللجنة ستحتاج إلى مزيد من الوقت لكي يمر هذا القانون ويصل إلى مجلس الأمة لمناقشته بعد دراسته بشكل كاف في اللجنة المالية.

### بن حميد نسعى إلى تطبيق استراتيجية تجذب المزيد من المستثمرين

قال نائب محافظ هيئة الاستثمار السعودي عبدالله حميد الدين إن الهيئة تسعى إلى تطبيق استراتيجية في المناطق الاقتصادية السعودية لجذب المزيد من المستثمرين لافتاً إلى أن هذه الاستراتيجية تعتمد على إنهاء إجراءات المستثمرين من مكان واحد وفي أسرع وقت. وأضاف أن ذلك يعني إنهاء إجراءات المستثمر في ٦٠ دقيقة والتواجد ٢٤ ساعة على مدار أيام الأسبوع السبعة لخدمة المستثمرين، مشيراً إلى أنه يمكن للمستثمر أن يتعامل مع جهة واحدة هي الهيئة في ما يتعلق بإنهاء إجراءاته في حال رغبته الاستثمار في المناطق الاقتصادية. وأشار إلى أن الهيئة توفر كل متطلبات المستثمر، لا سيما العمالة التي يحتاجها حتى لا يضطر التعامل مع أكثر من جهة أثناء قيامه بإنهاء الإجراءات. واستعرض حميد الدين بعض الحوافز التي تقدمها الهيئة إلى المدن الاقتصادية، ومن بينها خصم ١٥ في المائة من ضريبة المستثمرين و ٥٠ في المائة من تكاليف تدريب العمالة السعودية. وقال إن الهيئة ترى أن إطلاق مشاريع المدن الاقتصادية في المملكة هو إحدى الآليات العملية لتنفيذ أهداف الخطط والاستراتيجيات في ما يتعلق بالاستثمار وذلك عبر أربعة محاور رئيسية. وأوضح أن أول المحاور هو تحقيق تنمية إقليمية متوازنة، إذ تهدف المدن الاقتصادية إلى الحد من الهجرة إلى المدن الرئيسية التي تسببت في عدد من الأشكالات التخطيطية والعمارة والاختلالات السكنية التي تلك المدن كما تهدف إلى تسريع عجلة النمو الاقتصادي في المناطق الأقل نمواً.

## الجلسة الأولى للمؤتمر بن سلامة: الأزمة ليست في البورصة فقط



• عبدالواحد العوضي ورولا دشني



• خالد بن سلامة وعادل الخرافي

**العوضي: البلد صغير وإدارته أسهل من إدارة شركة «جنرال موتورز»**

**دشني: المؤسسات الحكومية غير قادرة على تنفيذ المشاريع التنموية بسبب البيروقراطية**

لقوانين أخرى، مشيراً إلى أن هناك دائماً نقداً لإذاعة لقانوني، هو المتعلق بتطوير البنية التحتية خاصة لأراضي السكن الخاص، التي ارتفعت بسبب المضاربات وعدم نوافذ أخرى للشركات في السكن الخاص. وأعرب العوضي عن تفاؤله بأن تصدر التعديلات المطلوبة على القانون الحالي في شأن التحفيز الاقتصادي، خاصة أن اقتصاد الكويت أقل تضرراً من اقتصادات خليجية أخرى. وقال نحن في حاجة من محافظ بنك الكويت المركزي أن يقر الوضع الاقتصادي العالمي، خاصة فيما يتعلق بنسبة الفائدة كما أننا نحتاج إلى تعديل أسعار الفائدة كل فترة. وأضاف نحن نحتاج إلى حكومة قادرة على العطاء ومواجهة المجلس وطرح المشاريع بشفاافية، ولكن البلد صغير وسهل إدارته ونستطيع أن نديره بعلاقة طيبة بين السلطتين أسهل من إدارة شركة «جنرال موتورز». وقال المدير العام في شركة المياني خالد بن سلامة إن الكويت تأثرت من الأزمة المالية العالمية، ولكنها تمارينا في التفاوض كما أن الأزمة ليست في البورصة فقط، ولكنها أزمات سابقة من فساد وروتين وعدم استقرار وإفقاد الثقة بين السلطتين وإفقاد خطط. وقال أن مشروعات البي أو تي ستحرك مشاريع التجارة والرياضة وغيرها من المشروعات التي تجعل من الاقتصاد الكويتي قويا. واشتكى بن سلامة من معاملة المجلس البلدي ككل مع القطاع الخاص على خلاف ما يتم من ترحاب من كل عضو للقطاع الخاص كل على حدة. وأكد بن سلامة على احتياج الكويت إلى هيئة تضم ممثلين للقطاع الخاص تفهم احتياجات القطاع من مشروعات.

البلدي مشروع واحد فيما يبدو وجود مشكلة، ولذا فقد حرمانا القطاع الخاص من ميزة إقامة مواقف السيارات في وقت تحتاج فيه العاصمة إلى ذلك الأمر. وقال الخرافي إن إنفاق مليار و ٨٠٠ ألف دينار على البنية التحتية غير كاف في الموازنة الجديدة لأن ٤٠ في المائة من العاصمة فارغة من الخدمات. والمج إلى أن هناك كثيراً من المشاريع في شارع سالم المبارك على سبيل المثال قيمتها إلى انخفاض ما حدا بإحد المهندسين إلى التقدم باطروحة قال فيها إن قيمة الأراضي المملوكة للحكومة في الشارع ٨٠٠ مليون دينار والقيمة نفسها للتجار، ونستطيع تأسيس شركة لإدارتها ولكن لا يرد أحد. من جانبه، قال عضو مجلس الأمة عبد الواحد العوضي إن الأزمة التي تمر بها الكويت تتعلق في انعدام الثقة بين السلطتين، والضائع بينهما المواطن والشركات، مشيراً إلى أنه عاصر في فترة عمله في الحكومة صدور ثلاثة قوانين تعلق بال بي او تي وتخصيص الكويتية والمستثمر الأجنبي. وأكد العوضي أن هناك انعداماً في الثقة بين السلطتين، بل التشريعية قفزت على التنفيذية، وهذا سبب رئيس في أن ترى أحياناً تأسيس شركة اتصالات بقانون في مجلس الأمة، وهو من صميم عمل السلطة التنفيذية. وأكد العوضي أن المشكلة الإسكانية في الكويت إن لم يكن للقطاع الخاص دور فيها لن نحل لاسيما وأن هناك ٨٠ ألف طلب لا تستطيع الدولة حل المشكلة الإسكانية وحدها. وكشف العوضي عن وجود ممارسة مشروع بي او تي في السكن الخاص سيتم خلال الأيام القليلة المقبلة يتعلق بالمدن الجديدة ستكون بداية

أجمع خبراء اقتصاديون على ضرورة تضافر الجهود من أجل التخفيف من التحديات التي تواجه المشروعات التنموية في الكويت التي تأثرت كثيراً بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية. وقالوا في أولى جلسات مؤتمر BOT الثامن التي رأسها رئيس مجلس إدارة شركة «مجمعات المساوق» توفيق الجراح إن الكويت بقدراتها المالية والبشرية وخبرات القطاع الخاص قادرة على تخطي العوقات التي خلفتها الأزمة. وأشار الجراح إلى أن مشروعات ال«بي او تي» تواجه تحديات عديدة قبل ظهور الأزمة المالية العالمية تتعلق بأزمات التمويل على الرغم من أهمية هذه المشروعات التي نتمنى أن نجد حلولاً لها. وأكد أن السيولة التي يمتلكها القطاع الخاص جفت بسبب التطورات، وهو يحاول علاج مشاكله، ولكنه يضطد ببطء اتخاذ القرارات. من جهتها، قالت رئيسة الجمعية الاقتصادية الدكتور رولا دشني إن الجمعية ترى وجود عجز حقيقي في الموازنة العامة للدولة التي تقدر بنحو ٧ مليارات دينار، في وقت بدأ فيه القلق يسيطر على البعض في ما يتعلق بعملية التحفيز الاقتصادي، مشيرة إلى وجود ضعف في قدرة المؤسسات الحكومية على تنفيذ المشاريع بسبب البيروقراطية وإجراءات الدولة المستندة. وبيّنت أن القطاع الخاص قادر على لعب دور مهم في المشروعات التنموية، وعلى سبيل المثال موانئ الشويخ تحتاج إلى عملية تطوير كلفتها تصل إلى ٢٥٠ مليون دينار، ولكن الإجراءات الحكومية في شأن الطرح أو الترسية ستأخذ ٤ سنوات في وقت نجد فيه القطاع الخاص أسرع في التنفيذ. وأضاف «الأمر ينساق كذلك مع دور القطاع الخاص في المناطق الصناعية، فعلى سبيل المثال يستطيع القطاع الخاص القيام بدوره في منطقة الشداية التي تحتاج من ١٠٠ إلى ٧٠ مليون دينار، وكذلك في المساهمة في المشكلة الإسكانية. وأكدت دشني أن الكويت تحتاج إلى فلسفة القطاع الخاص الذي يبنى بانتكاسة كبيرة إذا أتبع له المجال، ولكن لو تركنا الإنفاق إلى الحكومة وحدها سيستمر الركود الاقتصادي على ما هو عليه، مشيرة إلى حاجة بنوكنا المحلية إلى أدوات تمويلية تساعدها على الإنفاق، ولفتت إلى أن إحصائيات التمويل في عمليات الإنشاء تشير إلى انخفاضه مقارنة مع ما قبل شهر سبتمبر الماضي، ما يتطلب الإسراع في عملية الإصلاح الاقتصادي وإعلاء دور أكبر للقطاع الخاص. وقال نائب رئيس «مجموعة الخرافي» لؤي الخرافي لدينا قناة داخلية بان الأزمة التي تمر بها الكويت داخلية، على الرغم من أنها عالمية وبمعنى أوضح نحن نعانى من أزمة اتخاذ القرار في مشروعات وافكار ودراسات عديدة. وأضاف الخرافي، إنه على الرغم من مرور عام على صدور قانون بي او تي فإنه لم يطرح مشروعاً واحداً، على الرغم من أن الكويت بلد صغير وسهل إدارته، ولكن بطء اتخاذ القرار هو العقبة الرئيسية التي تواجه القطاع الخاص. وقال عضو المجلس البلدي عادل الخرافي لقد شعرت بالإحباط من بعض القرارات المحكبة للمشروعات التنموية، كما أنني أرى أن بناء الأبراج في قلب العاصمة نافذة مكملة، ولكن البنية التحتية ضعيفة. واستشهد الخرافي بتسهيلات بعض البلدان لاستثمار الخاص في دولها من أجل تشجيع القطاع الخاص الذي يفسح له المجال، بل أن البرلمان أحياناً يستصدر تشريعات من أجل إغراء القطاع الخاص. وأضاف الخرافي أنه ومنذ صدور قانون بي او تي لم بات إلى المجلس